

طبيعة المحاسبة وتعريفها

تختص المحاسبة بخدمة النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي ، سواء كان هذا النشاط تقوم به المنشآت أو الدولة بمجموعها وتتمثل هذه الخدمة في وصف وتلخيص الأحداث المالية لذلك النشاط عن طريق قياس تلك الأحداث وتسجيلها وتبويبها في مجموعة من السجلات ليتسنى توفير البيانات والأرقام التي تعبر عن هذه الأحداث بشكل منظم ودقيق .

تعريف المحاسبة

هي فن تقيد العمليات المالية في الدفاتر وتبويب أو تصنيف وتلخيص الأحداث المالية النقدية أو التي يمكن قياسها بالنقد بشكل يسهل معرفة نتائج الفعاليات خلال فترة مالية معينة .

أو تعرف بشكل أدق فالمحاسبة هي علم وفن يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها وأهميتها في ترشيد القرارات على مختلف المستويات .

أهداف المحاسبة

للمحاسبة أهداف متعددة شأنها في ذلك شأن العلوم الأخرى ، ويمكن تقسيم أهداف المحاسبة كما يلي .:

أولاً: على مستوى المنشأة (الوحدة)

١-أظهار نتائج العمليات التشغيلية

يتم تحقيق هذا الهدف وذلك بتوفير سجلات معينة يتم التسجيل فيها خلال الفترة المالية ، حيث يتم تسجيل الإيرادات المختلفة ومقابلتها مع المصاريف المترتبة عن تحقيق تلك الإيرادات ، وبهذا يمكن التوصل إلى نتائج العمليات من ربح أو خسارة .

٢-ترشيد الإدارة في عملية التخطيط والرقابة لاتخاذ القرارات بواسطة البيانات

المستخرجة من السجلات والدفاتر المحاسبية .

٣-أظهر المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية على شكل قوائم أو تقارير تقدم للإدارة تعكس ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات مالية للغير .

ثانياً: أهداف على المستوى القومي

- ١-قياسي النشاط الاقتصادي للدولة من خلال قياس الدخل القومي وتحليل مصادر الحصول عليه وكيفية توزيعه.
- ٢-تحديد الطاقة الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد القومي وتمكن المخطط الاقتصادي من وضع الخطط اعتماداً على البيانات المحاسبية.

فروع الدراسة في المحاسبة

- ١-المحاسبة المالية
يهتم هذا الفرع بتقيد العمليات وتصنيفها وتبويب الحسابات الناشئة عنها خلال فترة مالية معينة وأعداد الحسابات الختامية والتقارير المالية لنتائج العمليات التشغيلية خلال تلك الفترة وبيان المركز المالي .
- ٢-المحاسبة الإدارية
يهتم هذا الفرع بالتركيز على نتائج نشاط المنشأة في الماضي وارتباطها بالمستقبل من خلال تطوير أو تعديل البيانات المستخرجة من سجلات المحاسبة المالية بما يتلائم ومتطلبات ترشيد القرارات الإدارية.
- ٣-محاسبة التكاليف
يهتم هذا الفرع بتجميع وتحديد وتحليل وتفسير بيانات التكاليف لكل نشاط ولكل قسم أو إدارة في المنشأة وذلك بصورة تحليلية وتبويبها بحسب مراكز النشاط .
- ٤-المحاسبة الحكومية
يختص هذا الفرع بقياس نتائج عمليات الوحدات الحكومية مثل الوزارات والوحدات التي ترتبط حساباتها بالخزائن المركزية.

٥- المحاسبة الضريبية

يختص هذا الفرع بحساب الدخل الخاضع للضريبة في ضوء القوانين السائدة ، فلا ضريبة إلا بقانون والعلاقة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية هي علاقة قوية و إيجابية.

٦- المحاسبة القومية

يهتم هذا الفرع بوضع إطار محاسبي قومي شامل له مجموعة من المبادي والمفاهيم الاقتصادية والمحاسبية .

٧- التدقيق

يهتم بالتحقق من صحة الإجراءات المحاسبية والبيانات التي تتضمنها السجلات والدفاتر والقوائم المالية والتأكد من أن القوائم المالية التي تعد في نهاية الفترة المالية تعبر عن المركز المالي الصحيح للمنشأة.

الجهات ذات العلاقة بالبيانات المحاسبية

أولاً : المستخدمين الداخليين

١- أصحاب الملكية

أن أصحاب الملكية لأية منشأة سواء أكانت دولة أم أشخاص عاديون بحاجة إلى أن يتعرفوا بين فترة وأخرى إلى نتائج نشاط منشأتهم وهل ان المنشأة حققت الأهداف المرسومة لها من خلال التعرف على نتيجة العمليات التشغيلية والمركز المالي في نهاية الفترة .

٢- الإدارة

أصبحت المحاسبة بمفهومها الحالي موجهة لترشيد المديرين في إدارة المنشأة فالمدير الناجح يجب أن يقوم بالاختيار السليم ، ذلك يعني توافر البيانات المحاسبية ليتسنى للمديرين اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب .

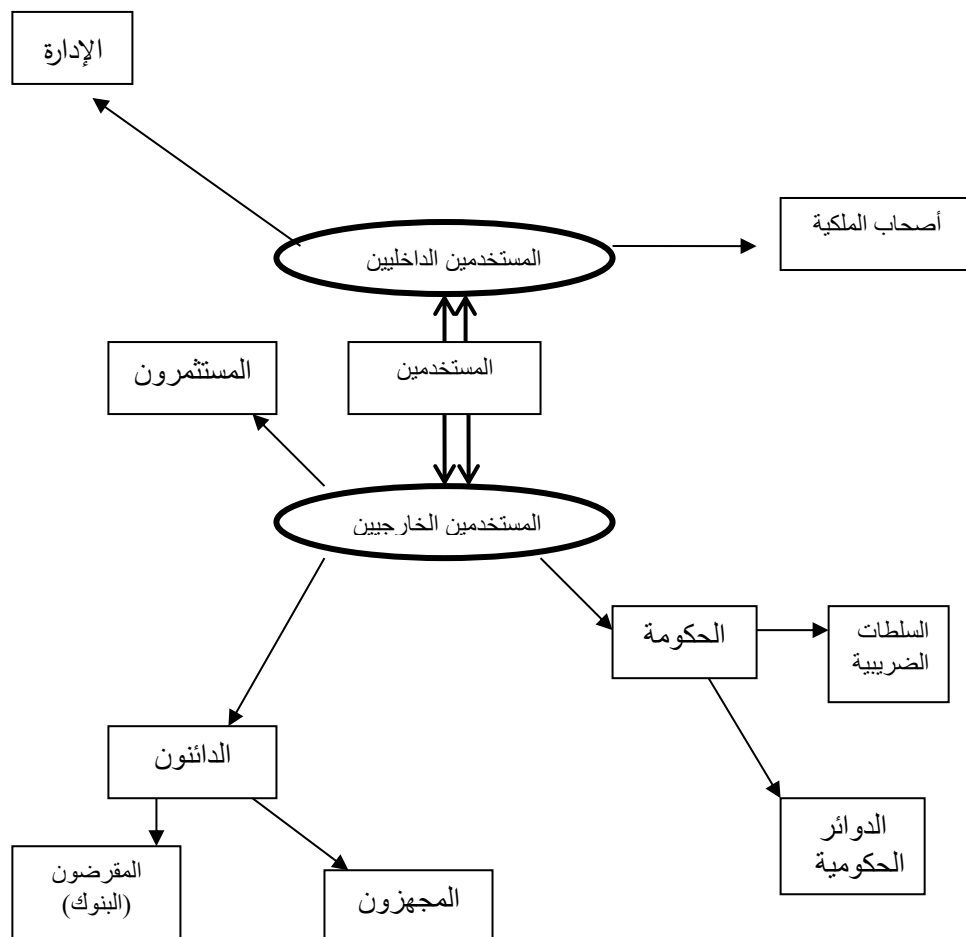
ثانياً : المستخدمين الخارجيين

١- المستثمرون

أن مقدمي رأس النال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها ، وأنهم يحتاجون لمعلومات تساعد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار لشراء أو الاحتفاظ بتلك الاستثمارات .

٢-الأجهزة الحكومية

تهتم الحومات بعملية توزيع الإيرادات ، وبالتالي نشاطات الوحدات ، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات الوحدات وتحديد السياسات الضريبية .



شكل يمثل مستخدمو المعلومات المحاسبية

المبادئ المحاسبية Accounting Principles

يقصد بالمبادئ المحاسبية تلك القوانين والقواعد العامة التي لاقت قبولاً عاماً في الإطار النظري واستعداداً مهنيّاً في التطبيق العملي باعتبارها مرشداً ودليلاً للعمل يلجأ إليه المحاسبون في مواجهة المشاكل المحاسبية وتقديم الحلول لها .

١- مبدأ التكلفة التاريخية Historical Cost Principle

يتطلب هذا المبدأ أن يتم تسجيل أصول والتزامات الوحدة بنفس سعر التبادل الذي تمت به العملية وقت الحصول على الأصل أو وقت التعهد بالتزام ، ولا يتم تغيير هذه القيمة مهما طرأ على قيمة الأصل من تغير فيما بعد مع مرور الزمن ، ولذلك يطلق عليها التكلفة التاريخية.

٢- مبدأ الاعتراف بالإيراد Revenue Recognition Principle

تؤدي عملية بيع السلع أو تقديم الخدمات في الشركة إلى زيادة أصولها أو نقصان في التزاماتها أو الاثنين معاً ، وهذا ما يُسمى التدفق النقدي الداخل (الإيراد) والذي ينجم كذلك عن استخدام أصول الوحدة كالإيجار والفوائد الدائنة ، ويعتبر الإيراد المقياس المحاسبي للأصول المستلمة من بيع وتقديم الخدمات ويقاس بالنقدية أو ما يعادلها .
يتحقق شرطان للاعتراف بالإيراد هما: الأول أن يكون الإيراد قد تحقق أو قابلاً للتحقق ، والثاني اكتمال عملية اكتساب الإيراد ، واكتمال عملية اكتساب الإيراد تتم بتقديم الخدمة أو تسليم المبيعات .

٣- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات Matching Principle

تتلخص أهمية هذا المبدأ في كونه يُشكل مدخلاً أساسياً لتحديد الدخل المحاسبي ، إذ يتم بموجبه المقارنة والمقابلة بين إيرادات الفترة المالية من جهة ومصاريفها من جهة أخرى للتعرف على نتائج الأعمال ، وقد عرف هذا المدخل بمدخل العمليات .

٤- مبدأ الإفصاح Disclosure Principle

الإفصاح معناه الكشف عن الشيء وجعله معلوماً ، وعليه يجب أن تشتمل القوائم المالية على معلومات كافية تجعلها كاملة ومعبرة تعبيراً عادلاً عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للوحدة ، والقاعدة هنا هي إذا كان حذف معلومة معينة سيجعل القوائم المالية مضللة ، فعليه يجب الإفصاح عن هذه المعلومة ، أي يجب إدراجها ضمن معلومات القوائم المالية

الفروض المحاسبية Accounting Assumption

تعرف الفروض على أنها استنتاج يعبر عن فكرة موضوعية متعارف عليها بين المهتمين بالمحاسبة ، وتوجد أربعة فروض أساسية تشكل الأساس لهيكل المحاسبة المالية وهي :

١ - فرض الوحدة الاقتصادية (الاستقلالية) Economic Entity Assumption

أي أن تكون للوحدة الاقتصادية شخصية معنوية منفصلة ومستقلة بذاتها عن المالكين ، ومن ثم يجب الفصل بين أنشطة الوحدة وبين أنشطة المالكين .

٢ - فرض الاستمرارية Going Concern Assumption

يشير هذا الفرض إلى أنّ الشركة مستمرة في أعمالها وتقديم خدماتها إلى وقت غير محدد ، أي أنّ الشركة وجدت لكي تستمر في أداء عملها ، فلا يوجد نية لتصفيته في الأمد القريب العاجل .

٣ - فرض الدورية (الفترة المحاسبية) Periodicity Assumption

ويتم بموجب هذا الفرض تقسيم عمر الشركة إلى فترات زمنية متساوية بقصد التعرف وبشكل دوري على نتائج أعمالها ، وتزويد المستخدمين بهذه النتائج بانتظام سواء كان ذلك بإصدار القوائم المالية السنوية أو النصف السنوية أو غيرها.

٤ - فرض وحدة القياس النقدي Monetary Unit Assumption

تقوم المحاسبة على افتراض أن النقود هي الأساس العام والمشارك للنشاط الاقتصادي ، وأن وحدة النقود توفر أساساً ملائماً للقياس والتحليل المحاسبي ، ويعني هذا الافتراض أن وحدة النقود هي أكفأ وسيلة للتعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات للأطراف المهتمة حيث أن وحدة النقود ملائمة ، بسيطة ، متاحة على نطاق واسع